

الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE



جنيف
GENEVA

Ref/ 107/24

Date: 6 /03/2024

تهدي الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ الاجراءات الخاصة، وبالإشارة الى رسالته المؤرخة في 21 كانون الأول 2023، تتشرف بإرسال مساهمات جمهورية العراق الخاصة بأستبيان المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية بشأن موضوعي "العدالة المناخية (الخسائر والاضرار) وحق تنمية الأطفال والاجيال المستقبلية".

تغتنم الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة لتعرب لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ الاجراءات الخاصة عن فائق التقدير والاحترام.

جنيف: 6 آذار 2024

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - الاجراءات الخاصة - جنيف



8, Impasse Colombelle 1218 Grand
Saconnex, Geneva, Switzerland

www.mofa.gov.iq
genpm@mofa.gov.iq

Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326



Ref/ 107/24

Date: 6 /03/2024

(Courtesy translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights Special Procedures Branch, and with reference to its letter dated 21 September 2023, has the honour to attach herewith the contribution of the Government of the Republic of Iraq regarding the questionnaire of the Special Rapporteur on “the right to development on Climate justice (Loss and damage) and the right to development of children and future generations”.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights, Special Procedures Branch, the assurances of its highest consideration

Geneva, 6 March 2024

**Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights -
Special Procedures Branch - Geneva**

Attachment:

- (5) pages.



مساهمات جمهورية العراق الخاصة باستبيان المقرر الخاص المعني بالحق بالتنمية بشأن
موضوعي العدالة المناخية وحق تنمية الاطفال والاجيال المستقبلية.

أولاً / فيما يخص العدالة المناخية (الخسائر والاضرار):

- يكفل الدستور العراقي في المادة (33) منه لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما، وعليه فأن العراق يتخذ جملة من الاجراءات والتدابير لمواجهة التغيرات المناخية واهمها :
 - تشكيل اللجنة الوطنية لتغير المناخ تضم المؤسسات الحكومية والهيئات الاكاديمية والاستشارية ومراكز الدراسات ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات واعداد مسودة نظام التغيرات المناخية.
 - اعداد وثيقة المساهمات المحددة وطنياً (NDC)، وتعد هذه الوثيقة اساساً لبناء رؤية مستقبلية للعراق في مجال التكيف وتأثيرات تغير المناخ والتي ستمثل الحد الأدنى من المرونة تجاه الآثار الواقعة والمحتملة للتغير المناخي خاصة فيما يتعلق بتقليل المخاطر المحدقة بالقطاعات الهشة والتي تمثل ركناً اساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لضمان مواجهة الظواهر والمخاطر الناجمة عن الجفاف والتي من أهمها شحة المياه واثارها على الامن المائي والغذائي، التصحر، حركة الكتلان الرملية والعواصف الغبارية واثارها الصحية، وتدهور الموارد الطبيعية ونتيجة للظروف الصعبة التي يمر بها العراق فان تنفيذه لهذه الوثيقة سيحتاج الى تعاون ودعم اقليمي ودولي لتمكين العراق من الحصول على حصته المائبة الكافية لتنمية القطاع الزراعي وحماية صحة الانسان وحماية النظم الطبيعية والتنوع البيولوجي وتعزيز المرونة تجاه الآثار ومخاطر الكوارث المرتبطة بالسيناريوهات المحلية التغير المناخ وتعزيز التكيف في القطاعات الهشة.
 - معالجة المخاطر المحتملة للتغير المناخي وتقييمها بالنسبة للفئات الهشة سواء كان ذلك في مجال التكيف والتخفيف من اضرارها.
 - المساهمة في الحد من الفجوة بين الجنسين الناتجة بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ والعمل على التقليل من تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السيئة التي قد تتعرض لها النساء.



- التأكيد على ضمان دعم المشاريع والبرامج والمبادرات الخاصة بتغيير المناخ والتي تمول من قبل صندوق المناخ الأخضر لهدف معالجة تأثيرات تغير المناخ وتقديم حلول مراعية للاعتبارات الإنسانية للتخفيف من حدة تغير المناخ والاستعداد له.
- فيما يتعلق باثر التغير المناخي على التمتع بحقوق الانسان، نود أن نبين ان العراق من الدول الأكثر عرضة لتغير المناخ في الشرق الأوسط ومن المتوقع ان تكون تأثيراته المستقبلية كبيرة على المجتمع العراقي حيث واجه وسيواجه العراق تحديات حقيقية وفريدة نتيجة الزيادة الملحوظة في المعدلات السنوية لدرجات الحرارة والتناقص المطرد في المعدلات السنوية لهطول الامطار والموارد المائية بشكل عام وظواهر متطرفة جداً نتيجة التغير المناخي وهو ما يؤكد بأن تغيرات المناخ ملحوظة على قطاعات المياه، الزراعة الصحة ، التنوع البيولوجي.
- من اهم التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على الفئات الهشة في المجتمع تكمن في تعرض الامن الغذائي للخطر بسبب العوامل المناخية المتطرفة وانخفاض إنتاجية الأرض مما يؤدي الى زيادة معدلات الفقر وانتشار امراض سوء التغذية وخصوصاً لدى الأطفال وكبار السن والنساء والنازحين وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى زيادة الأوبئة مثل الملاريا وحمى الضنك والانفلونزا الوبائية والتي تتأثر بها النساء والأطفال أكثر، اضافة الى الاعباء المناطة بهن في رعاية المرضى ضمن عائلتهن.
- أن انخفاض مخزون المياه الجوفية في العراق بسبب تناقص التغذية المطرية الناتجة عن التغير في المناخ أدى إلى نزوح عدد من السكان الى المدن أو مناطق ذات مياه محدودة مما شكل تنافس محلي على مصادر المياه.
- من الاضرار الناتجة عن التغير المناخي في العراق هو زيادة تشكل العواصف الترابية والتي كان لها انعكاس سلبي على صحة الانسان وزيادة معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي وبالأخص لدى الأطفال وكبار السن.
- أدى الجفاف وغياب شبه التام للأمطار خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى تراجع كبير في منسوب نهري دجلة والفرات، فضلاً عن انخفاض مستوى المياه المتدفقة من الأنهار التي تتبع من دول الجوار.



- ان شحة المياه والانخفاض الشديد في منسوب الأنهر كان له أثر بشكل مباشر على قطاع الثروة السمكية حيث يؤثر تغير المناخ على التوزيع النوعي للأسماك ووفرتها وفقاً لتقارير التقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مما أدى الى هجرة السكان المحليين من صيادي الأسماك الى مناطق حضرية بحثاً عن فرص العمل .
- تتولى عدد من المؤسسات الحكومية العراقية كوزارات الصحة والزراعة والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي والمراكز البحثية في الجامعات العراقية ومجالس المحافظات بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني والنقابات مهمة رصد وقياس مدى تأثير التغيرات المناخية على تمتع الفرد بحقوقه الأساسية، بالإضافة الى تعزيز المرونة الزراعية وتحسين سبل العيش والامن الغذائي للأسر الريفية والاسر الفقيرة التي أجبرت على ترك الزراعة.

ثانياً / فيما يخص حق تنمية الأطفال والاجيال المستقبلية:

- أنهى مجلس النواب العراقي القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل، والذي يهدف الى ضمان حقوق الطفل والارتقاء بواقع الطفولة في البلد ولتحديد وسائل حماية تلك الحقوق ولضمان تطبيق اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها العراق بالقانون رقم (3) لسنة 1994.
- ان هيئة رعاية الطفولة في العراق هي الجهة الوطنية العليا التي يقع على عاتقها رسم السياسة العامة لشريحة الاطفال في العراق وبذل الجهود بين الجهات المهمة والمنفذة لتلك السياسة، والعمل على تطوير الخدمات والبرامج المقدمة في مجال رعاية وتنمية الطفولة. . شكلت اللجنة الوطنية العليا للرصد والابلاغ ومتابعة الانتهاكات التي يتعرض لها الاطفال او حرمانهم من حقوقهم نتيجة النزاع المسلح بموجب الأمر الديواني رقم (86) لسنة 2021 .
- أنضم العراق إلى اتفاقية لاهاي الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل في سنة 2013، بهدف حماية الأطفال دولياً من التأثيرات الضارة نتيجة نقلهم أو احتجازهم بطريقة غير مشروعة واتخاذ الإجراءات التي تضمن عودتهم إلى دولة الإقامة المعتادة، فضلاً عن ضمان حماية حقوق الزيارة والاتصال، وتشكلت لجنة مركزية تتولى مهمات تنفيذ اتفاقية لاهاي بموجب الأمر الديواني رقم (14) لسنة 2021، تتولى مهمات السلطة المركزية المبينة في الباب الثاني من اتفاقية لاهاي.



- التعاون المشترك ما بين وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وأمانة بغداد في مجال زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وضمن خطة عمل تُعنى بمخاطر عمل الأطفال وتعمل على تعزيز دور الأسرة لأنها نواة المجتمع ومساعدة الأطفال العاملين في الورش الصناعية وحثهم على العودة إلى المدرسة.
- قيام الفرق التفتيشية في بغداد والمحافظات بإجراء مسوحات ميدانية يتضمن الأسماء والتولدات والسنة الدراسية للأطفال الذين تركوا الدراسة فيها أو الذين لم يسجلوا في المدارس الغرض اعادتهم الى المقاعد الدراسية.
- إطلاق المنحة الطلابية للمرحلة الابتدائية والمتوسطة.
- تعزيز مشاركة الأطفال في طرح قضاياهم ومناقشتها واقتراح حلول لها من خلال أهداف استراتيجية وهي:
- تأسيس قنوات رسمية وغير رسمية للمشاركة الفعالة للأطفال في المسائل المتعلقة بهم على كل المستويات محلياً وإقليمياً ووطنياً.
- تعزيز دور الطفل في المشاركة عبر تمكينه وتثقيفه على الحقوق والمهارات الحياتية وان تحقيق هذه النتيجة يكون من خلال آليات موضوعة وهي:
- تأسيس برلمان الطفل العراقي وتفعيل دوره في تمثيل جميع فئات الأطفال في العراق.
- تأسيس المراكز المجتمعية في الأفضية كافة كمركز يخدم جميع فئات المجتمع المحلي (أطفال، نساء ، مسنين، أشخاص ذوي إعاقة، لاجئين) وغيرها بما يعزز العلاقات المجتمعية الإيجابية ويروج لمشاركة الأطفال والشباب وبناء قدراتهم الحقيقية والفعالة.
- تطوير بيئة مدرسية صديقة للطفل لتعزيز حقوقه ومشاركته وتمثيله في اللجان الطلابية.
- تم إعداد السياسة الوطنية لوقاية الأطفال والقاصرين من التجنيد الإرهابي (2024-2029) متضمنة عدد من المحاور وهي:
- المحور الوقائي : وسائل تحصين الأطفال ومكافحة عمليات تجنيدهم من قبل العصابات الإرهابية.
- المحور الأمني والاستخباري: وسائل تعامل الأجهزة الأمنية مع الأطفال المجندين من قبل العصابات الإرهابية.





- المحور العلاجي: وسائل تأهيل الأطفال المجندين من قبل العصابات الإرهابية.
- محور رعاية الأطفال والقاصرين لفئات النازحين ومخيمات وتجمعات اللاجئين في العراق لحمايتهم من التجنيد للإرهاب والخروج على القانون.
- عملت هيئة رعاية الطفولة على تأسيس خطين لنجدة الطفل في العراق بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، والمنظمة الدولية لخطوط نجدة الطفل، وهو من ضمن آليات الرصد والإبلاغ التي تضمنتها وثيقة سياسة حماية الطفل في العراق.
- معالجة الأوضاع القانونية للأطفال المولودين من الأمهات الناجيات من جرائم داعش الإرهابية والأطفال من عوائل داعش بما فيها إعادة تأهيل الأطفال ضحايا التجنيد.

